The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.16,N3, P P 21 -43
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٦، العدد٣ تموز ٢٠٢٤ ص ص٢١ -٤٣

Government investment Expenditure and its role in the spatial dynamics of Inclusive growth in Iraq 2004-2021

*الانفاق الاستثماري الحكومي ودوره في الديناميكية المكانية للنمو الشامل في العراق ٢٠٠٤-٢٠٢١

**حبيب سعدون عبيس **أ.م.د خضير عباس الوائلي **أ.د طالب حسين الكريطي

Abstract:

The research aimed to analyze the role of government investment Expenditure in the spatial dynamics of inclusive growth in Iraq for the period 2004-2021, using inductive application in order to reach that goal and confirm its hypothesis through the descriptive analysis method. The research reached a set of conclusions, the most important of which is the presence of population concentration in certain governorates, which was contributed to by a number of factors, including the concentration of government investment Expenditure in those governorates. The most important recommendations also called for the necessity of strengthening the role of economic actors in society in creating spatial interaction, starting with the individual and family all the way to the facility, since the individual or facility is the basis for creating activity and economic dynamism of the place,

*بحث مستل .

**جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد .

by focusing on inclusive growth that adopts the concept of justice and equality. In distributing government investments between governorates.

المستخلص: يهدف البحث الى تحليل دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية للنمو الشامل في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١، باستخدام المنهج الاستقرائي من اجل الوصول الى ذلك الهدف وتأكيد فرضيته عن طريق أسلوب التحليل الوصفي. وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات، اهما وجود تركز للسكان في محافظات معينة، ساهمت بتعزيزه جمله عوامل منها تركيز الانفاق الاستثماري الحكومي في تلك المحافظات. كما جاءت اهم التوصيات لتدعو الى ضرورة تعزيز دور فواعل المجتمع الاقتصادية في صنع التفاعل المكاني بداءً من الفرد والاسرة وصولاً للمنشاة، كون ان الفرد او المنشاة هي الأساس في خلق النشاط والديناميكية الاقتصادية للمكان، وذلك عن طريق التركيز على النمو الشامل الذي يتبنى مفهوم العدالة والمساواة في توزيع الاستثمارات الحكومية بين المحافظات.

المقدمة: يعد الانفاق الاستثماري الحكومي من اهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من اجل ترسيخ أهدافها الرئيسة المتمثلة بتحقيق العدالة والمساواة بين افراد وفئات المجتمع. وفي نطاق سعي الدول للوصول الى مستويات مرتفعة من النمو المرتبط بالتحسينات الكمية والتنمية المتعلقة بالتحسينات النوعية ظهرت مفاهيم عديدة للوصول لكلا الهدفين، إذ لم يكفي ان يحقق الاقتصاد مستويات مرتفعة من الناتج او الدخل او تحقيق مستويات منخفضة من البطالة، فضلاً عن عدم كفاية ان تتحول الاقتصادات المتخلفة الى اقتصادات صناعية متقدمة ما لم يترافق ذلك مع اشراك الجميع في تلك العملية وفقاً لمفهوم النمو الشامل الذي يراعي اشراك كافة فئات المجتمع في عملية سيرورة ذلك النمو. كما ان الديناميكية المكانية للنمو الشامل تمثل حلقة الوصل مع الانفاق الاستثماري الحكومي الذي يعد محفزاً للنشاط الاقتصادي بين مكونات الهيكل المكاني في نطاق مفهوم الجذب أو التفاعل المكاني وهذه الأخيرة محكومة بأحد اهم مؤشرات النمو الشامل (السكان)، لتعمل كآلية لغرض حصول التفاعل والتكامل بين مكونات ذلك المكان بهدف الوصول للنمو الشامل الذي يراعي جميع الفئات. في العراق انعكس التركز المكاني للإنفاق الاستثماري الحكومي على مفهوم النمو الشامل عن طريق الاستقطاب السكاني والاقتصادي في محافظات معينة بعيداً عن مفاهيم النمو الشامل التي تهدف الى ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة عن طريق تحقيق التوازن في الانفاق الاستثماري الحكومي. وقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، تناول الاول مفاهيم تأصيلية للإنفاق الاستثمار الحكومي والنمو الشامل، فيما جاء المبحث الثاني ليناقش

تحليل اتجاهات تطور الانفاق الاستثماري الحكومي و النمو الشامل بالعراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١.
واخيراً المبحث الثالث الاستنتاجات والتوصيات.

مشكلة البحث : يمكن صياغة المشكلة الرئيسة للبحث والتي تتمثل بالإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي : - هل هناك دور للإنفاق الاستثماري الحكومي في تعزيز الديناميكية المكانية للنمو الشامل في العراق وفقاً لما تقرره النظرية الاقتصادية؟

فرضية البحث: يسعى البحث الى اختبار فرضية مؤداها إن هناك دور ايجابي للنفقات الاستثمارية الحكومية في الديناميكية المكانية للنمو الشامل (حجم السكان-معدل الولادات الخام) على مستوى المحافظات.

هدف البحث:

١- تحليل دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية للنمو الشامل في العراق.

٢- تقديم التوصيات الملاءمة بخصوص دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية للنمو الشامل.

اهمية البحث:

١- يساهم البحث في اثراء المعرفة الاقتصادية بشأن العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والديناميكية المكانية لمتغيرات النمو الشامل.

٢- يعمل البحث على تقديم نتائج وتحليلات تخدم تطور البحث العلمي في مجال العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والديناميكية المكانية للنمو الشامل.

منهج البحث: يعتمد البحث على استخدام المنهج الاستقرائي من خلال دراسة المؤشرات والبيانات والوقائع عن طريق التحليل الوصفي عند تناول دور النفقات الاستثمارية الحكومية في الديناميكية المكانية للنمو الشامل على المستوى النظري وعلى المستوى التطبيقي انطلاقاً من تشخيص الوضع الحالي لكل من الانفاق الاستثمار الحكومي وحالة النمو الشامل (حجم السكان – معدل الولادات الخام) على المستوى (الوطني، المحافظات) بالعراق والعلاقة بينهما.

حدود البحث :

١- تنحصر الحدود الموضوعية للبحث في تحليل دور الانفاق الاستثماري الحكومي في الديناميكية المكانية للنمو الشامل على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات بالعراق.

٢- كما تغطي الحدود الزمنية السنوات ٢٠٠٤-٢٠٢١

المبحث الأول: مفاهيم تأصيلية

المطلب الأول: الانفاق الاستثماري الحكومي (المفهوم والاهداف)

اولاً: مفهوم الانفاق الاستثماري - يعد الأنفاق الحكومي، سيما الانفاق الاستثماري الحكومي احد اهم ادوات السياسة المالية الهامة التي تستخدم في توجيه الأنشطة الإقتصادية وتحقيق التراكم الرأسمالي، ويمكن تعريفه، بإنه الاموال التي تنفقها الحكومة من اجل الحصول على السلع الرأسمالية، او السلع المستخدمة في انتاج رؤوس الأموال والسلع والخدمات مثل شراء الآلات والأراضي ومدخلات الإنتاج او البنى التحتية(١) .

وينظر الى الأنفاق الاستثماري بشكل عام على انه "تعبئة جزء من الموارد المتاحة وتنظيمها بشكل معين لغرض تكوين طاقة انتاجية تسهم في تحقيق اهداف إنتاجية محددة (٢). او هي عملية خلق رأس المال الحقيقي في المجتمع او توسيع رأس المال القائم، لذلك فهو يشمل الاضافات المادية الجديدة علاوة على التراكمات الرأسمالية، فضلاً عن التوسعات والتحسينات على راس المال القائم بغرض زيادة القدرة الإنتاجية في جوانبها الكمية والنوعية (٣)، وتتضمن النفقات الرأسمالية كل من النفقات الاستثمارية في البنية التحتية، إطفاء الدين العام على رأس المال، وتحويلات رأس المال إلى الحكومات المحلية، والشركات التي تديرها الدولة، وبعض المؤسسات الحكومية اللامركزية (٤).

ثانيا: اهداف الانفاق الاستثماري الحكومي - هناك مستويات مختلفة للإنفاق الاستثماري الحكومي، فالحكومات المركزية تنفق في حدود وجوانب معينة فضلاً عن الحكومات المحلية في الأقاليم أو المحافظات والولايات في بعض الدول لها مستويات إنفاق معينة كذلك، ولكل مستوى من هذه المستويات اهداف معينة تنبع من المسؤوليات والمهام الموكلة لكل مستوى من مستويات الحكم، لكن بالمجمل يمكن ان تلتقي كل اشكال الأنفاق الاستثماري الحكومي في مجموعة اهداف وهي: -

١- تطوير البنية التحتية الرأسمالية: لتحقيق نمو متسارع للإنتاج، فإن الإنفاق الاستثماري الحكومي يعمل على خلق بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص وإصلاح إخفاقات السوق، إذ أن الإنفاق على البنية التحتية الرأسمالية يساهم بتعزيز النمو الاقتصادي، عن طريق تراكم رأس المال عبر تطوير وانشاء تلك المرافق التي لا يغطيها اقتصاد السوق بالكامل في قطاعات الصحة والتعليم مثلاً،

(١) عبدالكريم صادق بركات ، وآخرون. المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص٧٨.

(٢) سالم النعيمي، الترشيد الفعلي للأنفاق الاستثماري بأسلوب جيرت، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان،(٢٠٠٥)،ص١٩.

(٣) رحيم الشرع و محمد رشم ، التخطيط الاقتصادي ،الطبعة الأولى ، مطبعة الكتاب للنشر، بغداد ، ٢٠١٥،ص١١٤

(٤) Antonio N. Bojanic, The Composition of Government Expenditures and Economic Growth in Bolivia, Latin American Journal Of Economics, V50, No .1,2013, p91.

فالأنفاق الاستثماري الحكومي على التعليم على سبيل المثال يساهم في زيادة تراكم رأس المال البشري ويجعل النمو أكثر استدامة[٥].

٢- تطوير قطاع اقتصادي معين: ان قيام الدولة بتوجيه الاستثمارات الى أحد القطاعات الاقتصادية من خلال تقديم كافة التسهيلات اللازمة لعمل ذلك القطاع، يجعل اداءه يرتفع وتزداد عوائده كما تتطور خدماته التي يقدمها للجمهور كماً ونوعاً [٦].

٣- توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة: تركز معظم المشاريع الاستثمارية الحكومية في تحقيق اهداف تنموية واجتماعية بعيداً عن تحقيق اهداف تجارية ربحية، من ثم فإن هدف الانفاق الاستثماري الحكومي مشتق من تلك الأهداف المرتبطة بالمشاريع التنموية، فالأنفاق الاستثماري الحكومي على الأمن الغذائي (مشاريع الإنتاج النباتي والحيواني) أو (قطاع الصناعة، الزراعة، السياحة، التجارة) يسعى الى تحقيق اهداف تنموية واجتماعية تتمثل في توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة، وتوفير فرص العمل وتوفير النقد الأجنبي ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية [٧] .

٤- زيادة الناتج القومي الإجمالي: يترتب على إقامة المشاريع (الصناعية، الزراعية، النقل، الاتصالات، التربية والتعليم) انتاج سلع وخدمات حاصل انتاجها يؤدي الى زيادة الناتج القومي الإجمالي، هذه الزيادة تخفف من الضغوط التضخمية وتعزز رصيد الميزان التجاري وبما يسمح بتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، ومن ثم زيادة العرض الكلي فزيادة الصادرات [٨].

٥- ترسيخ مبادئ العدالة في التنمية: في ضوء تنفيذ الأهداف الأساسية للخطط الاقتصادية والتنموية في بناء تنمية اقتصادية متوازنة فإن النفقات الاستثمارية معبراً عنها بـ (المشاريع الاستثمارية الجديدة) أداة لتحديد معدل النمو والتطور في البلد، في إطار مراعاة تحقيق مستوى من العدالة في توزيع الاستثمارات بين محافظات وأقاليم البلد الواحد وصولاً الى تحقيق التوازن والعدالة على مستوى الافراد وفئات المجتمع كافة[٩].

المطلب الثاني: الديناميكية المكانية للنمو الشامل (المفهوم والمؤشرات)

اولاً: مفهوم الديناميكية المكانية والنمو الشامل - ينظر للمكان من جانبين، الاول جغرافي والثاني اقتصادي، فهو جغرافياً يعبر عن الأرض والمناخ والطبيعة، المكان الذي توجد فيه الأدوات

(٥) David,Waweru, Government Capital Expenditure and Economic Growth: An Empirical Investigation, Asian Journal of Economics, Business and Accounting, Kamau; AJEBA, 21(8) , Article no. AJEBA.69695,2021,pp29-36.

(٦) مروان شموط وعبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط٢، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٢.

(٧)كامل الكناني، تقييم قرارات الاستثمار- الاستثمار العيني ودراسات الجدوى- الجزء الأول، ط٢، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ٢٠٢١، ص٩٨-٩٩.

(٨) وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي، ٢٠٢٠، ص٣٩ .

(٩) وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، نفس المصدر، ص٤٠.

وحركة عمل الأنسان، ونطاق هذا المكان هو مساحة الأرض والكائنات الحية[١٠]،أما البعد او التفسير الاقتصادي للمكان، فهو مرتبط بتوطن الانشطة الإقتصادية، فاعتبارات الكلف والأسعار والربح هي ضرورة العمل الاقتصادي،كما ان المكان الاقتصادي يتحدد ايضاًعن طريق العلاقات القائمة بين عناصرالإنتاج، فهي تعكس العلاقات المختلفة والمتنوعة ضمن الحيز المكاني. فالحيز الاقتصادي من جهته يتضمن جميع المستوطنات البشرية ومرتكزات الإنتاج من بنى تحتية ومنشآت التي تتوطن Location في ذلك الحيز بهدف وتمارس عملها الإنتاجي[١١].

ويمكن تحليل الحيز المكاني عن طريق ثلاث مستويات (جزئياًMicro ، بينياً Meso، و كلياً Macro) فعلى مستوى التحليل الجزئي يظهر لنا حيز المنشأة (أو الأسرة) او ما يعرف بـ الحيز الرسمي (Official Site)، ومكونات هذا المكان او الموقع بالنسبة للمنشأة هي مدخلات الإنتاج الأساسية أو الوسيطة، أما بالنسبة للأسرة فتشمل المباني السكنية بكافة محتوياتها، ويكون التوازن عند الموقع المعني تحصيل العلاقة بيـن القيم الحدية للتكاليـف والعوائد : MR=MC، أو بين الإنتاجية الحدية ومـعدل المكافأة للعنصر الإنتاجي:MpL=w. أما عند مستوى التحليل البيني، فإن مفهوم الحيز هناك يتسع ليشمل، حيز التأثيرSpace ، إذ تخلق الارتباطات الإنتاجية والأسواق النهائية والمدخلات الأولية للأعمال والأفراد والتأثيرات الإنتاجية والاستهلاكية التي تتولد بفعل النشاطات الجارية مجالاً اقتصادياً أكبر وأكثر اتساعاً من الموقع الرسمي Site ، فيكون التوازن بالعلاقة بين القيم المتوسطة للتكاليف والعوائد: AR=AC. ومع الانتقال للمستوى الكلي، فيمكن النظر للمكان ليشمل تأثيرات إقليمية متبادلة ما بين الصناعات و/ أو تكتلاتها الحضرية والمناطق الزراعية (الريفية) ومراكز الأعمال، ليتوازن الاقتصاد هناك عند القيم الإجمالية Aggregate Values، للإنتاج، الدخل، التشغيل، الاستثمار، والاستهلاك[١٢].

ووفقاً لما سبق يرى البحث ان مفهوم المكان بجزئيه الجغرافي والاقتصادي بأبعاده المختلفة والمتباينة يجمعها عامل مشترك، ألا وهو التفاعل المكاني او ما يمكن ان يتم وصفه بالديناميكية المكانية. فالأرض، المناخ، والطبيعة. الخ من مفاهيم المكان الجغرافي، وكذلك المكان الاقتصادي، الذي يرتبط بتوطن النشاط وما يتعلق بهذا المفهوم من اعتبارات مكانية (مدن، محافظات، واقاليم) وقطاعية (صناعة، زراعة، وخدمات)، جميعها تتفاعل في إطار المكان (المناطق مركزية، مناطق الظهير، صناعات كبيرة متخصصة)، او في إطار التحليل (الجزئي، البيني، الكلي) لـ (المنشأة او

(١٠) كامل الكناني، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جمهورية العراق، ٢٠٠٦، ص٢٩.

(١١) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص٤٠٩.

(١٢)هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الاقليمي والحضري، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص١٨-١٩.

الأسرة، التأثيرات المكانية الإقليمية ودون الاقليمية، مما يخلق ديناميكية مكانية اقتصادية بين تلك التوصيفات لذلك المكان.

اما مفهوم النمو الشامل، ففي الوقت الذي يشير فيه النمو الاقتصادي الى زيادة الناتج والدخل، والذي يعد وفقاً لذلك مفهوماً محدداً وضيقاً، فإن النمو الشامل يشير الى وتيرة النمو ونمطه، وهذان المفهومان مترابطين، فهما ينظران في تحقيق سجل نمو مرتفع ومستدام، فضلاً عن الحد من الفقر، وهذه الفكرة تتفق مع النتائج الواردة في تقرير لجنة النمو والتنمية في البنك الدولي لعام ٢٠٠٨، إذ تلاحظ اللجنة إن الشمولية – هي مفهوم يشمل الانصاف وتكافؤ الفرص والحماية في إطار تحولات السوق والتوظيف، وهي عنصر أساسي في أي استراتيجية نمو ناجحة، فعدم التكافؤ في الفرص يعد غير مرغوباً به لأنه سيعرقل عملية النمو عن طريق القنوات السياسية أو الصراع، إذ إن تكافؤ الفرص ضرورية ملحة بالنسبة للأفراد والشركات من حيث الوصول الى الأسواق والموارد والبيئة التنظيمية غير المتحيزة [١٣].ويميز البعض بين مفهوم النمو المنحاز للفقراء الذي يركز على زيادة دخل الفئات الفقيرة، والنمو الشامل الذي يعتبر الفقراء وغير الفقراء فضلاً عن الفئات متوسطة الدخل مشاركين في الاقتصاد، يحققون النمو ويشكلونه، وبشكل يتجاوز مجرد تقاسم منافع ذلك النمو[١٤].

ثانياً: مؤشرات النمو الشامل - قدم المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره عام ٢٠١٧ نموذجاً يحتوي على سبعة ركائز(Pillars) للنمو الشامل تتضمن السياسات أو المؤشرات المؤسسية(PIIs) على المستوى الجزئي – المؤسسة، كما في المخطط (١)، التي تعمل في نطاق توزيع الدخل الضمني وليس المباشر، إذ تعمل تلك الركائز على نشر معايير المعيشة التي تدعم اقتصاد السوق الحديثة، ومن ثم فهي في حالة عملها أو تحققها بشكل صريح فإنها تعمل في دورة ذاتية التعزيز يغذي فيها النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي بعضهما البعض أي تعزيز مشاركة الجميع في عملية النمو فضلاً عن شمول الجميع في فوائد او نتائج ذلك النمو[١٥]. وهناك مجموعة أخرى من مؤشرات أو مقاييس الأداء الوطنية(KPIs) National Key Performance Indicators على المستوى الكلي – الاقتصاد الوطني، تساعد في إعطاء صورة اكثر وضوحاً للأداء الاقتصادي الوطني من تلك التي يوفرها الناتج المحلي الإجمالي لوحده، لا سيما ان الهدف النهائي من

(١٣) Ianchovichina, E. & Lundstrom, Inclusive growth analytics: Framework and application, World Bank Policy Research Working Paper 4851, 2009 ,p2 .

(١٤) UNDP, Growth That Works for All- Vietnam Human Development Report 2015 on Inclusive Growth, January, 2016, p10.

(١٥) The World Economic Forum, The Inclusive Growth and Development Report, 2017, p. viii .

التنمية هو التقدم المستدام والواسع النطاق في مستويات المعيشة بدلاً من زيادة انتاج السلع والخدمات بحد ذاتها ، والمخطط (٢) يوضح مؤشرات الأداء الوطني والكلي للنمو الشامل [١٦] .

المطلب الثالث: العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والنمو الشامل

يعد الانفاق الاستثماري الحكومي أحد مصاديق تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، فعملية ضخ النفقات الاستثمارية الموجهة مكانياً وقطاعياً يساهم في تعزيز نشاط الدولة بالحياة الاقتصادية ومن ثم توجيه عملية النمو الاقتصادي بشكل عام والنمو الشامل بشكل خاص عن طريق ضمان توزيع الفرص على جميع الافراد بشكل أكثر عدالة ومساواة.

السكان كأحد عناصر المكان تمثل الجانب الرئيس الذي تتمحور حوله ومن خلاله الكثير من العلوم في شتى المجلات سواء كانت علوم إنسانية ام تطبيقية. كما يشكل حجم السكان العنصر الرئيسي في العلم التخطيطي، وفي مجال التفاعل المكاني أو الديناميكية المكانية كونه من يقرر العلاقات التفاعلية بين مختلف المستقرات البشرية واقاليمها والاقاليم الأخرى مما يجعل السكان وسيلة تقرر تحقيق تفاعل باقي مكونات المكان من أنشطة وفعاليات. وتمثل الحركة السكانية الاطار الذي ينظر الى تفاعل الظواهر الحيوية التي تغير من حجم وشكل وتوزيع السكان القائم في أي منطقة من المناطق فضلاً عن الظواهر غير الحيوية والمعروفة بانتقال السكان من مكان الى اخر[١٧].ويمكن ان يساهم عامل الخصوبة (الولادات) بزيادة حجم السكان او معدل النمو السكاني، إذ تعرف الخصوبة بـ "المواليد الجدد في مجتمع معين وفي فترة زمنية معينة"، ويمكن حسابهم عن طريق المعادلة التالية:

معدل المواليد الخام = (عدد المواليد الاحياء خلال السنة / عدد السكان في منتصف السنة)* ١٠٠٠ (نسمة من السكان) [١٨].

واستناداً لذلك المقياس يمكن تصنيف معدلات الولادات الى[١٩] :

١- مرتفعة اذا تجاوزت القيمة (٣٥) بالألف.

٢- متوسطة اذا ما تراوحت القيمة بين (٢٠- ٣٥) بالألف.

٣- منخفضة اذا ما سجلت ما قيمته (٢٠) بالألف.

---

(١٦) Ibid,p. ix .

(١٧) محمد جاسم العاني ، التخطيط الإقليمي مبادئ واسس نظريات واساليب، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٨٥، ٨٦، ٩٧، ٩٨.

(١٨) Nugent, R. and Seligman, B, Demographics and Development in the 21st Century Initiative Technical Background Paper, How Demographic Change Affects Development, The Center for Global Development, 2010, p3-6.

(١٩) Eduardo, Presentation, Population Analysis With Microcomputers, Volumel, Presentation of technigues , united Nations , New York , 1994, P186-187.

مخطط (١) مؤشرات الأداء الوطنية للنمو والتنمية الشاملين

Source: The World Economic Forum, The Inclusive Growth and Development Report, 2017, p. ix.

مخطط (٢) المؤشرات المؤسسية للنمو والتنمية الشاملين

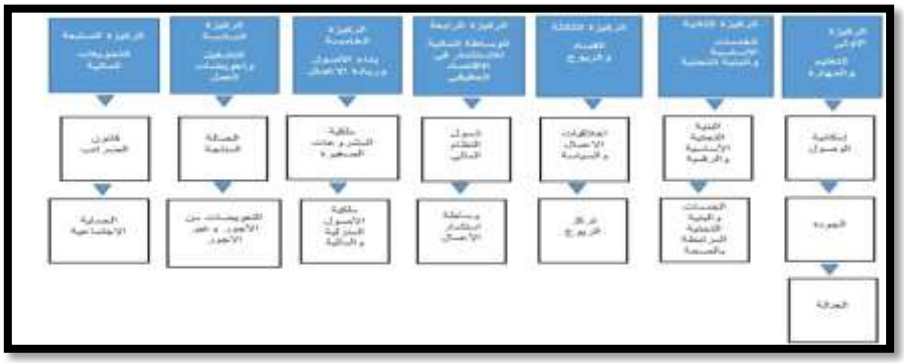

. Source: The World Economic Forum, The Inclusive Growth and Development Report, 2017, p.iii

قد تساهم معدلات النمو السكاني بأدوار متناقضة بالعملية التنموية، فمن جهة تساهم الزيادة في معدل النمو السكاني بدور إيجابي في التنمية انطلاقاً من حقيقة ان الزيادة في حجم السكان تعني زيادة الطلب الذي يحفز الإنتاج ومن ثم زيادة الدخل لعناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية، ونظراً لأن التنمية تعتمد على المعطيات السكانية والموارد البشرية فإنها تكون دافع ضروري لعملية التنمية. ومن جانب اخر فان النمو السكاني الكبير قد يلعب دوراً سلبياً في العملية التنموية عن طريق الضغط السكاني، لاسيما في المجتمعات الفقيرة التـي تعجز نظمها السياسية عـن توفير الحاجات الأساسية لهـذا الكـم الكبير من السكان[٢٠]. وعلى جانب ذي أهمية بالغة فإن الخطط والبرامج والسياسات التنموية التي تتبناها الدول تلعب دوراً رئيساً في توزيع هؤلاء السكان على الرقعة الجغرافية للبلد، فقد تساهم بعض السياسات المالية المشوهة عن طريق تركيز التخصيصات الاستثمارية قطاعياً ومكانياً في منطقة ما الى زيادة الحجم السكاني لتلك المنطقة

(٢٠) فراس عباس البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١١، ص١٥٧.

سواء بالزيادة الطبيعية او عن طريق الهجرة، ومن ثم يزداد تعميق حدة الاختلالات البنيوية وتركز ثمار التنمية في مناطق محددة دون أخرى، مما يتبع ذلك من زيادة حدة التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية [٢١] .

المبحث الثاني: تحليل اتجاهات تطور الانفاق الاستثماري الحكومي والنمو الشامل بالعراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١

المطلب الأول: تحليل الاتجاهات الاجمالية لتطور التخصيصات والنفقات الاستثمارية في العراق

اولاً: برنامج الانفاق الاستثماري (المنهاج الاستثماري) - المدة الأولى (٢٠٠٤-٢٠١٣) تعد هذه المدة الزمنية من المدد الصعبة التي عانى الاقتصاد العراقي منها بشكل كبير، نظراً للظروف التي صاحبت احداث عام ٢٠٠٣ وما تلاها من احتلال اجنبي وأوضاع امنية غير مستقرة القت بظلالها على مجمل الظروف الاقتصادية والعمرانية مما استدعى معه ان تتناسب قيمة التخصيصات الاستثمارية مع حجم الاضرار التي لحقت بالبنية الارتكازية والقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني. فمن بيانات الجدول (١) وفيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري الحكومي (المصروف الفعلي) فكما يتضح انه لا يعكس الرؤية الخاصة بالسياسة الاستثمارية بدلالة انخفاض نسب الانفاق الفعلية عن التخصيص السنوي، كما يتبين ان هناك تزايد مصحوباً بتذبذب في القيم المطلقة للإنفاق الاستثماري الحكومي ونسب الصرف لمعظم السنوات خلال هذه المدة. فقد بلغ الانفاق الاستثماري لعام ٢٠٠٤ بالقيم المطلقة حوالي (٣) ترليون دينار وبنسبة صرف بلغت (52.1%) من قيمة التخصيصات السنوية لهذا العام، ثم ارتفع عام ٢٠٠٥ ليصل بالقيم المطلقة الى (4.46) ترليون دينار وبنسبة صرف بلغت (72.8%) من قيمة التخصيصات الكلية لهذا العام. وتزايد في الأعوام اللاحقة بالقيم المطلقة بينما انخفضت نسب الصرف مقارنة بالسنوات السابقة، حتى عام ٢٠٠٩ فقد انخفضت قيمة الانفاق الاستثماري بالقيم المطلقة مقارنة بعام ٢٠٠٨ إذ بلغت ما قيمته حوالي (8.70) ترليون دينار، في حين سجلت نسب الصرف ما نسبته (85.9) من قيمة التخصيصات السنوية لهذا العام وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات منذ ٢٠٠٤، بينما في الواقع لا تعكس هذه الزيادة في نسب الصرف أي تحسن في الانفاق الفعلي بدلالة انخفاض القيمة المطلقة للإنفاق لهذا العام مقارنة بالعام السابق والذي ترافق مع تراجع قيمة التخصيصات السنوية لعام ٢٠٠٩ الذي نتج عن الازمة المالية العالمية التي القت بظلالها على مجمل أداء الاقتصاد العراقي سيما تخصيصات الموازنة الاستثمارية المعتمدة بشكل كبير على إيرادات بيع النفط في السوق العالمية،

(٢١) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢– التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الأهداف الإنمائية للألفية ، بغداد، ٢٠١٢، ص ٣٨ .

بعدها عادت قيمة الانفاق لترتفع بالقيم المطلقة عام بعد اخر، بالتوازي مع الزيادات الحاصلة بقيمة التخصيصات الاستثمارية الناتجة عن تعافي أسواق النفط وانتعاش الإيرادات النفطية، والتي انعكست على رفع قيم التخصيصات لكل سنة فضلاً عن المبالغ المدورة من السنوات السابقة. مما ساهم بزيادة القيم المطلقة للإنفاق الاستثماري، حتى بلغ في عام ٢٠١٣ حوالي (21.27)، في حين استمرت نسب الصرف بالتذبذب مصحوباً بانخفاض خلال هذا العام مقارنة بالعام السابق ٢٠١٢ حتى بلغ (49.6%) من قيمة التخصيصات لعام ٢٠١٣.

المدة الثانية (٢٠١٤-٢٠٢١): شهدت هذه المدة ازمة أخرى تعرض لها العراق في منتصف عام ٢٠١٤ جراء احتلال العصابات الإرهابية لأجزاء واسعة من اراضيه، مما دفع الحكومة الى تحويل جزء كبير من الموارد نحو الاستخدام العسكري على حساب اهداف التنمية، فضلاً عن ذلك حصل ان انخفضت أسعار النفط العالمية، علاوة على الأحداث التي رافقت الحراك الشعبي في تشرين من عام ٢٠١٩ والازمة الصحية (Covid-19). فقد شهدت المرحلة تقليص النفقات غير الضرورية وتطبيق مبدأ السقوف العليا للنفقات، فضلاً عن رفع مساهمة الموارد غير النفطية جراء الأسعار التحوطية للنفط في تلك المدة، مما انعكس الى حدٍ ما بالسيطرة على العجز في الموازنة دون تصفيره [٢٢]. ومن بيانات نفس الجدول (١) وفيما يخص الانفاق الاستثماري (المصروف الفعلي) فقد شهد تبايناً خلال هذه المدة ايضاً، ولم يختلف كثيراً عن المدة السابقة، وكذلك فيما يخص نسب الصرف هي الأخرى شهدت تذبذب خلال هذه المدة. فقد بلغ الانفاق الاستثماري لعام ٢٠١٤ حوالي (31.25) ترليون دينار وهو اعلى قيمة صرف بلغها الانفاق الاستثماري خلال المدتين محل الدراسة، وارتفعت نسب الصرف لنفس العام مقارنة بالعام ٢٠١٣ إذ بلغت حوالي (65%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام ٢٠١٤. بعدها اخذ الانفاق الاستثماري يتراجع بالقيم المطلقة لمعظم السنوات تقريباً بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية السيئة اليها حتى بلغ عام ٢٠٢٠ حوالي (1.78) ترليون دينار، وهي مستويات انخفاض قياسية مقارنة بالسنوات السابقة منذ عام ٢٠٠٤، فيما بلغت نسبة الصرف لعام ٢٠٢٠ حوالي (42.4%) من اجمالي التخصيصات لهذا العام. ثم عادت قيم الانفاق الاستثماري للتعافي مجدداً عام ٢٠٢١ فقد بلغت بالقيم المطلقة نحو (13.47) ترليون دينار، وبنسب صرف بلغت (68.6%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية لعام ٢٠٢١.

(٢٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢)، بغداد، ٢٠١٨، ص٢٥ .

جدول(١) التخصيصات الاستثمارية ومقدار الانفاق الفعلي لبرنامج المنهاج الاستثماري في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩

المدة	السنة	التخصيص الكلي(ترليون)	المصروف الفعلي(ترليون)	نسبة الصرف
المدة الأولى	2004	5.752	3.00	52.1
	2005	6.132	4.46	72.8
	2006	12.178	7.98	65.5
	2007	12.724	7.72	60.7
	2008	18.012	13.16	73.1
	2009	10.130	8.70	85.9
	2010	18.463	13.91	75.3
	2011	27.104	19.12	70.5
	2012	37.141	21.35	57.5
	2013	42.867	21.27	49.6
المدة الثانية	2014	48.512	31.52	65.0
	2015	30.882	21.62	70.0
	2016	19.920	15.62	78.4
	2017	23.798	15.09	63.4
	2018	23.518	16.22	69.0
	2019	33.791	14.57	43.1
	2020	4.204	1.78	42.4
	2021	19.64	13.47	68.6

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، التقرير السنوي الموحد لمتابعة تنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية لسنوات متعددة.

ويمكن ان يُعلل التذبذب في نسب الانفاق (المصروف) للمدتين الى جملة أسباب[٢٣]:

١. طول مدة المصادقة على تخصيصات الموازنة الاستثمارية.

٢. التأخر في اجراء الإعلان والاحالة للمشاريع.

٣. عدم كفاءة مؤسسات البناء والتشييد (المقاولين) مما انعكس على التلكؤ في تنفيذ المشاريع المستمرة وعدم انجاز الكثير من المشاريع الحيوية والضرورية.

ثانياً: الانفاق الاستثماري (برنامج تنمية الأقاليم) - المدة الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٣):من بيانات الجدول(٢) بلغ اجمالي الإنفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم (عدا إقليم كردستان) للمدة الأولى حوالي (٢٧,٨٠٦) ترليون دينار، اما كفاءة الصرف فقد سجلت ما نسبته (٥٤,٣%) من اجمالي المبالغ المخصصة في هذه المدة والبالغة (٥١,١٦٧) ترليون دينار. وعلى مستوى المحافظات فنجد ان محافظات (الانبار، صلاح الدين، ميسان، النجف، كربلاء، المثنى) حققت اعلى كفاءة صرف وبنسب بلغت (٨٢,٢%، ٨١,٤%، ٧٩%، ٧٨,٣%، ٧٢,٩%، ٧٠,٦%) على التوالي من اجمالي المبالغ المخصصة لبرنامج تنمية الإقليم لكل محافظة خلال هذه المدة،

(٢٣) وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي، بغداد، ٢٠٢١، ص٣٨ .

فيما سجلت محافظات (ديالى، نينوى، البصرة، ديوانية، كركوك) اقل كفاءة صرف وبنسب بلغت (٢٧,٥%، ٢٩,٥%، ٤١,٧%، ٤٥%، ٥٢%) على التوالي من اجمالي المبالغ المخصصة لبرنامج تنمية الإقليم لهذه المدة لكل محافظة. اما بقية المحافظات فقد تراوحت النسب بين (٦٠,٥% الى ٦٨,٢%) من اجمالي المبالغ المخصصة لهذه المدة في البرنامج المذكور لكل محافظة.

المدة الثانية(٢٠١٤-٢٠٢١): ومن ملاحظة ذات الجدول و(٢)، بلغ اجمالي الانفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم (عدا إقليم كردستان) للمدة الثانية حوالي (١٦,١٢١١) ترليون دينار وبكفاءة صرف بلغت (٥١,٨%) من اجمالي الأموال المرصودة في هذه المدة والبالغة حوالي (٣١,١١٩) ترليون دينار. فيما سجلت محافظات (النجف، الانبار، كربلاء، البصرة) اعلى كفاءة صرف وبنسبة بلغ (٩٤,٦%، ٨١,١%، ٧٣,٣%، ٦١,٥%) على التوالي من اجمالي المبالغ المخصصة لكل محافظة في برنامج تنمية الإقليم للمدة الثانية، في حين سجلت محافظات (نينوى، بغداد، بابل، الديوانية، ميسان، واسط) اقل نسب صرف إذ بلغت (٣١,١%، ٣٧,٩%، ٣٨,٥%، ٤٠,٥%، ٤٢,٤%، ٤٥,٧%) على التوالي من اجمالي المبالغ المخصصة لكل محافظة في البرنامج المذكور للمدة الثانية. وقد تراوحت نسب كفاءة الصرف لبقية المحافظات ما بين (٤٩,٦% الى ٥٨%) من اجمالي المبالغ المخصصة لكل محافظة في ذات البرنامج للمدة نفسها. ويلاحـــظ انه بالرغم من حجم الأموال التي يتم رصدها للمحافظات في ظل هذا البرنامج، إلا ان هناك قيود على ميزانية المحافظات، يمكن ان نعزوها الى محدودية مصادر التمويل في المحافظة المتأتية في اغلبها مـــن:

أ. توزيع عائدات النفط في إطار الموازنة الاتحادية.

ب. تخصيصات (البترودولار) أي الأموال المرصودة مقابل كل برميل نفط منتج ومكرر في هذه المحافظة وكذلك لكل (١٥٠) م٣ من الغاز المنتج فيها.

ج. التحويلات المخصصة للمحافظة والمقدرة بـ (٢٠) دولار على كل زائر أجنبي الى الأماكن المقدسة الى تخصيصات الميزانية مع اجراء تسوية نهائية بناءً على المراجعة الاتحادية.

د. الأموال المتأتية من فرض الضرائب والرسوم على المعاملات المحلية على ان لا تؤثر تلك الرسوم على المحافظات الأخرى.

جدول(٢) اجمالي التخصيصات الاستثمارية والانفاق الفعلي لبرنامج تنمية الأقاليم في المحافظات عدا إقليم كردستان للمدتين(٢٠٠٦-٢٠١٣) و (2014- 2021)

المحافظة	التخصيصات الاستثمارية				الانفاق الاستثماري (المصروف الفعلي)			
	المدة الأولى(٢٠٠٦-٢٠١٣) ترليون	التوزيع النسبي للمدة الأولى	المدة الثانية(٢٠١٤-٢٠٢١)	التوزيع النسبي للمدة الثانية	المدة الأولى(٢٠٠٦-٢٠١٣) ترليون	كفاءة الصرف للمدة الأولى	المدة الثانية(٢٠١٤ -٢٠٢١) ترليون	كفاءة الصرف للمدة الثانية
بغداد	١٠,٤٦٧	٢٠,٥	٥,٩٥٦١	١٩,١	٦,٦٨٩٩	٦٣,٩	٢,٢٥٧٨٣	٣٧,٩
البصرة	٩,٠٢٧	١٧,٦	٥,٨٧٣٣	١٨,٩	٣,٧٦٨٤	٤١,٧	٣,٦١١٧٥	٦١,٥
نينوى	٧,٩٩٩	١٥,٦	٢,٨١٤٢	٩,٠	٢,٣٦٢٣	٢٩,٥	٠,٨٧٥٥١	٣١,١
بابل	٢,٥٥٥	٥,٠	١,٧٥٣١	٥,٦	١,٥٤٦٩	٦٠,٥	٠,٦٧٤٠٦	٣٨,٥
واسط	١,٧٥٣	٣,٤	١,٣٤٤٣	٤,٣	١,١٩٥٨	٦٨,٢	٠,٦١٣٩٧	٤٥,٧
ذي قار	٢,٤٢٨	٤,٧	٢,٠٢٦٢	٦,٥	١,٦١٥٨	٦٦,٦	١,٠٠٥١٨	٤٩,٦
ديالى	٢,٦٦٧	٥,٢	١,٠٧١٥	٣,٤	٠,٧٣٣٥	٢٧,٥	٠,٦٢١٩٦	٥٨,٠
كركوك	٢,٧٣٠	٥,٣	١,٥١٥	٤,٩	١,٤١٩٣	٥٢,٠	٠,٧٥١١٣	٤٩,٦
ديوانية	١,٦٨٩	٣,٣	٠,٩٥٤٩	٣,١	٠,٧٦٠١	٤٥,٠	٠,٣٨٦٤٣	٤٠,٥
المثنى	١,٠٢٧	٢,٠	٠,٧١٧٨	٢,٣	٠,٧٢٤٨	٧٠,٦	٠,٣٦١٨٩	٥٠,٤
صلاح الدين	٢,١١٤	٤,١	١,٦٢٦٧	٥,٢	١,٧٢٠٦	٨١,٤	٠,٩٣٤٢٧	٥٧,٤
النجف	١,٨٥٤	٣,٦	١,٢٦٢٦	٤,١	١,٤٥٢٣	٧٨,٣	١,١٩٤٤١	٩٤,٦
كربلاء	١,٢٥٧٩١	٢,٥	٠,٩٥٧٦	٣,١	٠,٩١٧٦	٧٢,٩	٠,٧٠٢٠٤	٧٣,٣
ميسان	١,٨٣٦٨٢	٣,٦	١,٢٩٦١	٤,٢	١,٤٥١	٧٩,٠	٠,٥٤٩١٣	٤٢,٤
الانبار	١,٧٦٢	٣,٤	١,٩٤٩٩	٦,٣	١,٤٤٨	٨٢,٢	١,٥٨١٥٨	٨١,١
المجموع	٥١,١٦٧	١٠٠	٣١,١١٩	١٠٠	٢٧,٨٠٦	٥٤,٣	١٦,١٢١١	٥١,٨

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات : وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، التقرير السنوي لمتابعة مشاريع تنمية الأقاليم لسنوات متعددة.

فضلاً عما تم ذكره سابقاً فإن اعتماد واردات النفط كممول رئيس للموازنة الاتحادية يُعد مُحدِداً لا يمكن التغاضي عنه في وصف التلكؤ والتراجع في الأموال المرصودة والمنفقة في ظل برامج الاستثمار الحكومي كون هذا المصدر يتسم بالخضوع لتقلبات السوق النفطية العالمية، مما يجعل المحافظات تعمل في ظل قيود شديدة في موازنتها بشكل او بأخر [٢٤]. ناهيك عن اعتماد معيار الحجم السكاني للمحافظة كأساس في توزيع تلك الأموال في إطار الموازنة الاتحادية [٢٥].

المطلب الثاني: العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي ومتغير النمو الشامل (معدل الولادات) فيما يتعلق بالمدة الأولى (٢٠٠٤-٢٠١٣)، نجد ان اجمالي الانفاق الاستثماري الحكومي (المنهاج الاستثماري) اخذ يتزايد بوتيرة متصاعدة خلال هذه المدة، فقد بلغ عام ٢٠٠٤ حوالي (٣) ترليون دينار، ووصل الى مستويات مرتفعة عام ٢٠١٣ إذ بلغ (21.27) ترليون دينار انظر الجدول (١). ذلك الارتفاع المشار اليه بحجم الانفاق الاستثماري، ناتج بطبيعة الحال عن تزايد الإيرادات

(٢٤) وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، الاطار الاستراتيجي للتنمية الحضرية في محافظات العراق، ٢٠١٨، ص٢٢ .

(٢٥) وزارة التخطيط، استراتيجية التنمية الوطنية ، (٢٠٠٧-٢٠١٠)، ص١٤٥ .

النفطية والتي انعكست على شكل زيادة في النفقات الاستثمارية. مما يعني بواقع الحال ان هناك إمكانية لاستثمار الوفرة بالإيرادات المالية نحو تحقيق أغراض النمو الشامل سيما التأثير بحجم السكان (معدل الولادات)، وهذا الأخير على المستوى الوطني خلال المدة الأولى(٢٠٠٤-٢٠١٣) شهد استقراراً نسبياً آخذاً اتجاهاً تصاعدياً في بعض السنوات، كما يتبين الجدول(٣)، والذي يعبر عنه الشكل(١) ادناه، إذ بلغ عام ٢٠٠٤ حوالي (35.7) لكل ١٠٠٠نسمة من السكان، وهو معدل مرتفع نسبيا، ويعزى سبب ارتفاع ذلك المعدل الى ارتفاع حالة تسجيل الولادات، إذ ان الاحصاءات الرسمية تشير الى ارتفاع نسب تسجيل الولادات فقد بلغت خلال الاعوام ٢٠٠٦ و٢٠١١ (٩٥,٨% و٩٩,١%) على التوالي[٢٦]. ويمكن ان نقسم المحافظات الى ثلاث مستويات حسب القرب والبعد عن المعدل الوطني، فالمستوى الاول من المحافظات التي سجلت معدلات اعلى من المعدل الوطني هي (ميسان، البصرة، بابل، ذي قار، كربلاء، المثنى) وبمعدل بلغ (٥٤,٥)، (٤٤,٦)، (٤١,٨)، (٤١,٥)، (٤١,٢)، (٤٠,٥) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان على التوالي. والمستوى الثاني من المحافظات فهي التي سجلت معدلات حول المعدل الوطني وهي (كركوك، النجف، واسط، الديوانية) وبمعدل بلغ (٣٧,١)، (٣٦,٩)، (٣٦,٨)، (٣٥,٧) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان على التوالي. اما المستوى الثالث من المحافظات فهي التي سجلت معدلات دون المستوى الوطني هي (صلاح الدين، نينوى، بغداد، ديالى، الانبار) وقد بلغت (٣٤,٥)، (٣٢,٨)، (٣١,٦)، (٣١,٥)، (٢٢,٦) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان على التوالي. لم يشهد معدل الولادات على المستوى الوطني طفرات ملحوظة خلال المدة الأولى، وكذلك على مستوى المحافظات فهي الأخرى استمرت حول معدلاتها الطبيعية مع تغيرات البسيطة في بعض المحافظات. ففي العام ٢٠١٣ حافظ المعدل الوطني للولادات على مستواه مقارنة بعام ٢٠٠٤ إذ بلغ (٣٥,٦) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان. وعلى مستوى المحافظات نجد ان المستوى الأول من المحافظات الذي سجل معدلات اعلى من المعدل الوطني هي (نينوى، دهوك، المثنى، البصرة، واسط، أربيل، كربلاء) وبمعدلات بلغت (٤٣,٤)، (٤٣,٦)، (٤١)، (٣٨,٢)، (٣٧,٨)، (٣٧,٤)، (٣٧,٢) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان على التوالي. والمستوى الثاني من المحافظات سجل معدلات حول المعدل الوطني وهي (الانبار، النجف، ميسان، ديالى، بابل) وبمعدلات بلغت (٣٦,٥)، (٣٦,٤)، (٣٦,٤)، (٣٥,٤)، (٣٤,٢) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان على التوالي. في حين سجل المستوى الثالث من المحافظات معدلات اقل من المعدل الوطني وهي (السليمانية، الديوانية، كركوك، ذي قار، صلاح الدين، بغداد) وبمعدلات بلغت (٢٨,٧)، (٣٢,٨)، (٣٢,٦)،

(٢٦)اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، مصدر سابق ص٤٢.

(٣٢,٦)، (٣٢,٥)، (٣٢,٢) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان على التوالي. ورغم الرأي القائل بإن زيادة حجم السكان قد يؤثر سلبياً على العملية التنموية بشكل عام عن طريق الضغط السكاني على خدمات البنية التحتية والفوقية، او حتى الضغط الاجتماعي بتوفير فرص العمل، ناهيك عن التلوث البيئي الذي ينتج عن اضرار الانسان بالبيئة. إلا انه يجب ان لا نغفل الاثار الإيجابية لأي زيادة سكانية قد تحفز الطلب الكلي والذي بدوره يحفز الإنتاج ومن ثم ارتفاع الدخل لعناصر الإنتاج الداخلة بالعملية الإنتاجية، فالمورد السكاني هو مكون رئيس ومحوري يطلق عليه مكون بيني (Meso) يعمل على خلق التأثير و التفاعل (نتيجة فواعل الإنتاج ومدخلاته، والسوق وانشطته التجارية)، بين بقية مكونات المكان على المستوى الجزئي سواء للمنشأة او الاسرة مثل (مدخلات الإنتاج الأساسية او الوسيطة، المباني السكنية) او على المستوى الكلي (الدخل، الاستثمار، التشغيل، الاستهلاك) مما يشير الى إمكانية مساهمة تلك الزيادات المتتالية بالإنفاق الاستثماري الحكومي في زيادة حجم السكان(معدل الولادات) او على اقل تقدير الحفاظ على استقرار معدلاتها، وهذا ما حصل فعلاً خلال هذه المدة.

اما في المدة الثانية (٢٠١٣- ٢٠٢١) حصلت تذبذبات واضحة بالإنفاق الاستثماري (المنهاج الاستثماري) بسبب الازمات التي شهدها العراق خلال هذه المدة من احتلال العصابات الإرهابية لأجزاء واسعة من أراضيه فضلاً عن ازمة انخفاض أسعار النفط العالمية بعد عام ٢٠١٤ والازمة السياسية وجائحة كورونا عامي ٢٠١٩و ٢٠٢٠. فقد بلغ اجمالي الانفاق الاستثماري للمنهاج المذكور عام ٢٠١٤ حوالي (31.5) ترليون دينار، واستمر بالتذبذب حتى انخفض الى حوالي (20.4) ترليون دينار عام ٢٠٢١، انظر الجدول (١) مما يرجح ان الأداء الانفاقي المتذبذب لهذا البرنامج قد القى بظلاله على معدلات الولادات في البلد وعمل على انخفاضها خلال هذه المدة، إذ يتبين ان ذلك المعدل بلغ عام ٢٠١٤ حوالي (31.2) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان. وسجل المستوى الأولى من المحافظات معدلات اعلى من المعدل الوطني وهي (أربيل، البصرة، كربلاء، المثنى، واسط، النجف، نينوى) وبمعدلات بلغت (٤٠,٩)، (٣٨,٩)، (٣٨,٢)، (٣٧,٥)، (٣٧,٤)، (٣٧,٣)، (٣٧,٢) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان على التوالي. اما المستوى الثاني من المحافظات فقد سجل معدلات حول المعدل الوطني وهي (بابل، ميسان، ذي قار، الديوانية، بغداد) وبمعدلات بلغت (٣٥,٣)، (٣٥,٣)، (٣٤,٩)، (٣٢,٣)، (٣١,١) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان على التوالي. فيما سجل المستوى الثالث من المحافظات معدلات دون المعدل الوطني وهي (السليمانية، كركوك، ديالى، الانبار، صلاح الدين) وبمعدلات بلغت (٢٨,٨)، (٢٨,٣)، (٢٤,٩)، (١٧,٥)، (١٢,٢) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان على التوالي. في الأعوام اللاحقة واصل معدل الولادات الانخفاض التدريجي على المستوى الوطني وكذلك على مستوى المحافظات ولمعظم

السنوات تقريباً. ورغم ان معدل الولادات بقي ضمن الفئة المتوسطة أي دون (٣٥) واعلى من (٢٠) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان إلا ان هذا الانخفاض منذ عام ٢٠١٤ يمكن ان يرجع عدة أسباب منها، الظروف الاستثنائية التي مرت على البلد من احتلال العصابات الاجرامية لأجزاء واسعة من العراق وما رافقها من ظروف عدم الاستقرار وتهجير للسكان في محافظات (نينوى، صلاح الدين، الانبار) وأجزاء من محافظات (بغداد، بابل، ديالى، كركوك) فضلاً عن الازمة المركبة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وجائحة كورونا وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي العام للأفراد. ففي عام ٢٠٢١ يلاحظ ان معدل الولادات على المستوى الوطني انخفض مقارنة بما كان عليه في الأعوام السابقة منذ عام ٢٠٠٤ إذ بلغ (٢٦,١) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان. كما سجل المستوى الأول من المحافظات معدلات اعلى من المعدل الوطني وهي (كربلاء، دهوك، المثنى، النجف، البصرة، واسط) وبمعدلات بلغت (٣٣,١)، (٣٢,٨)، (٣٢,٢)، (٣١,١)، (٣٠,٢)، (٢٩,٥) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان على التوالي.

جدول(٣) معدل الولادات الخام حسب المحافظة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

المحافظة	نينوى	كركوك	ديالى	الانبار	بغداد	بابل	كربلاء	واسط	صلاح الدين	النجف	القادسية	المثنى	ذي قار	ميسان	البصرة	دهوك	اربيل	السليمانية	الإجمالي
٢٠٠٤	٣٢,٨	٣٧,١	٣١,٥	٢٢,٦	٣١,٦	٤١,٨	٤١,٢	٣٦,٨	٣٤,٥	٣٦,٩	٣٥,٧	٤٠,٥	٤١,٥	٥٤,٥	٤٤,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٥,٧
٢٠٠٥	٣٣,٧	٤٣,٣	٤٠,١	١٥,٨	٣٣,٣	٣٩,٦	٤١,٧	٤١,٤	٣١,٣	٤٠,٦	٣٦,٠	٤٠,٠	٤٠,١	٥٧,٦	٤٨,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٦,٩
٢٠٠٦	٣٦,٤	٤٢,٧	٣٠,٦	١٦,٠	٢٩,٦	٤١,٧	٤٣,٣	٤٢,٦	٣١,٧	٤٢,١	٣٨,٠	٤٥,٤	٤٣,٢	٥١,٤	٤٨,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٦,١
٢٠٠٧	٣٣,٨	٤٣,٣	١٧,٢	١٢,٢	٢٦,٥	٤٠,٧	٤٣,٧	٤٦,٦	٢١,٦	٤١,٧	٣٥,٦	٤٧,٣	٤٤,٦	٥٦,١	٤٨,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٣,٨
٢٠٠٨	٣٨,٧	٣٨,١	٣٢,٢	٢٦,٧	٣٠,٢	٤٠,٩	٣٨,٨	٤١,٠	٣٦,١	٣٨,٥	٣٤,٨	٤٣,٨	٣٦,٤	٣٨,٠	٣٧,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٥,٣
٢٠٠٩	٤٠,٣	٣٧,٠	٤٠,٣	٣٤,٣	٣٤,٣	٤٢,٤	٤٠,٢	٤١,٤	٣٧,٠	٤٠,٩	٣٥,٧	٤٥,١	٣٥,٥	٣٨,٦	٣٨,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٧,٨
٢٠١٠	٤٣,٢	٣٤,٨	٣٩,٤	٣٤,٦	٣٥,٨	٣٥,٧	٤٢,١	٤١,٥	٣٤,١	٣٩,٠	٣٦,٤	٤٥,٠	٣٦,٥	٤٣,٥	٤٠,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٨,٢
٢٠١١	٤٤,٧	٣٦,٣	٣٩,٠	٣٤,٩	٣٧,٠	٣٥,٠	٣٩,٩	٤٥,٣	٣٧,١	٣٩,١	٣٦,٦	٤٤,١	٣٦,٨	٤١,٦	٣٩,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٨,٨
٢٠١٢	٤٣,٨	٣٨,٢	٤١,٤	٣٦,٢	٣٤,٩	٣٤,٣	٤٠,٥	٤٦,٩	٣٨,٢	٣٨,٢	٣٥,٧	٤٧,٨	٣٤,٩	٤٢,٤	٣٨,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٨,٤
٢٠١٣	٤٣,٤	٣٢,٦	٣٥,٤	٣٦,٥	٣٢,٢	٣٤,٢	٣٧,٢	٣٧,٨	٣٢,٥	٣٦,٤	٣٢,٨	٤١,٠	٣٢,٦	٣٦,٤	٣٨,٢	٤٣,٦	٣٧,٤	٢٨,٧	٣٥,٦
٢٠١٤	٣٧,٢	٢٨,٣	٢٤,٩	١٧,٥	٣١,١	٣٥,٣	٣٨,٢	٣٧,٤	١٢,٢	٣٧,٣	٣٢,٣	٣٧,٥	٣٤,٩	٣٥,٣	٣٨,٩	٠,٠	٤٠,٩	٢٨,٨	٣١,٢
٢٠١٥	١٩,٠	٢٢,٥	٢٠,٦	٠,٠	٣٠,١	٣٢,٧	٣٥,٥	٣٢,٦	٥,٦	٣٤,٢	٢٩,٩	٣٥,٣	٣٢,٤	٣٣,٢	٣٦,١	٥٣,٣	٣٩,٧	٢٧,٨	٢٨,٣
٢٠١٦	٠,٠	٢٣,٢	٢٢,٩	١٥,٣	٣٠,٢	٣١,٧	٣٧,٠	٣٢,٩	١٥,٣	٣٦,٥	٣٠,٦	٣٦,٥	٣١,٥	٣٩,٤	٣٦,٣	٤٦,٦	٣٩,٣	٢٢,٩	٢٧,٥
٢٠١٧	٠,٠	٢٠,٩	٢٧,٢	٢٠,٤	٢٩,٠	٣١,٨	٣٦,١	٣١,٩	١٨,٢	٣٤,٤	٢٩,٠	٣٥,٤	٣٠,٦	٣٤,٤	٣٥,٤	٤١,٠	٣٨,١	٢٢,٩	٢٧,٠
٢٠١٨	٢٢,٢	٢١,٥	٢٦,٣	٤١,٨	٢٧,٤	٣٠,٣	٣٤,٥	٣١,٧	٢٢,٥	٣٢,٩	٢٧,٥	٣٣,٩	٢٨,٧	٣٢,٦	٣٣,١	٣٥,١	٢٩,٣	١٩,٦	٢٨,٥
٢٠١٩	٢١,٨	٢٣,٤	٢٥,٥	٢٥,٦	٢٥,٨	٢٧,٨	٣٣,٢	٢٨,٥	٢٣,٧	٣١,٤	٢٦,٢	٣١,٥	٢٧,٦	٣٠,٦	٣١,٥	٣١,٧	٣٠,٠	١٧,٩	٢٦,٦
٢٠٢٠	٢٠,٨	٢٢,٨	٢٤,٠	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٣	٣٢,٧	٢٧,٥	٢٢,٥	٢٧,٩	٢٥,٨	٢٩,٦	٢٧,٣	٢٩,٥	٣٠,٢	٢٤,٩	٢٥,٥	٢١,٥	٢٥,٢
٢٠٢١	١٥,٤	١٨,٦	٢٤,٦	٢٦,٦	٢٧,٨	٢٦,٤	٣٣,١	٢٩,٥	١٦,٨	٣١,١	٢٦,٥	٣٢,٢	٢٦,٣	٢٦,٧	٣٠,٢	٣٢,٨	٢٥,٩	١٦,٨	٢٦,١

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متعددة.

فيما سجل المستوى الثاني من المحافظات معدلات مقاربة للمعدل الوطني وهي (بغداد، ميسان، الانبار، الديوانية، بابل، ذي قار، أربيل، ديالى) وبمعدلات بلغت (٢٧,٨)، (٢٦,٧)، (٢٦,٦)، (٢٦,٥)، (٢٦,٤)، (٢٦,٣)، (٢٥,٩)، (٢٤,٦) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان على التوالي.

اما المستوى الثالث من المحافظات فقد سجل مستويات دون المعدل الوطني وهي (كركوك، صلاح الدين، السليمانية، نينوى) وبمعدلات بلغت (١٨,٦)، (١٦,٨)، (١٦,٨)، (١٥,٤) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان على التوالي.

شكل (1) معدل الولادات الخام على المستوى الوطني للسنوات (2004، 2013، 2014، 2021)

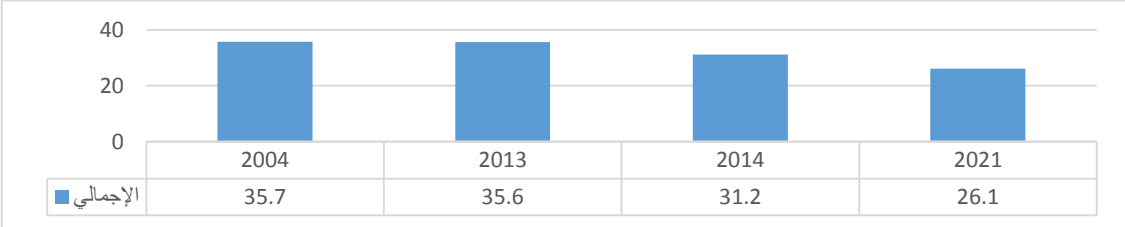

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٣)

ان تركز الاستثمارات في رقعة جغرافية معينة يؤدي الى خلق استقطاب مكاني سكاني واقتصادي، بعبارة أخرى قد ينتج عنه تركز للسكان حول الأنشطة الاقتصادية ومن ثم فإن هذا يفضي الى الإضرار بالعدالة والمساواة بين المحافظات في نطاق مفهوم النمو الشامل. فمن الجدول (٢) الذي يعبر عنه الشكل (٢) وفيما يخص الانفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم (المحافظات) عدا محافظات إقليم كردستان للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢١)، وعلى مستوى كل محافظة نجد انه وخلال المدة الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٣) بلغ اجمالي الانفاق الاستثماري للبرنامج المذكور حوالي (27.806) ترليون دينار تركزت مجملها في محافظات (بغداد، البصرة، نينوى)، وكذلك الحال خلال المدة الثانية (٢٠١٤-٢٠٢١) فقد بلغ اجمالي الانفاق الاستثماري لذات البرنامج حوالي (16.12) ترليون دينار، تركزت معظمها في محافظات (بغداد، البصرة).

شكل(2) الانفاق الاستثماري لبرنامج تنمية الأقاليم للسنوات (2006، 2013، 2014، 2021) (تريليون دينار)

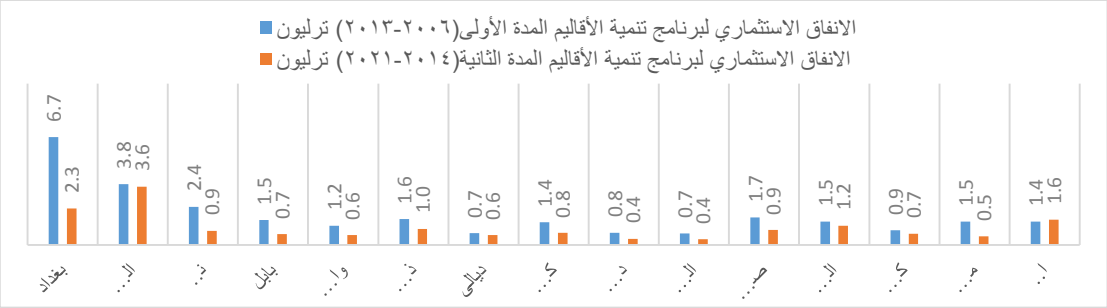

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

وبمقارنة ذلك التركيز في الانفاق الاستثماري الحكومي لبرنامج تنمية الاقاليم خلال المدتين محل الدراسة مع حجم السكان للمحافظات الـ ١٥ باستثناء محافظات إقليم كردستان كما في الشكل (٣)، يتبين ان المحافظات ذات الحجم السكاني المرتفع (بغداد، نينوى، البصرة) هي ذاتها كان نصيبها مرتفع من الانفاق الاستثماري الحكومي لـ (برنامج تنمية الأقاليم). ان السياسات الحكومية المتعاقبة التي عملت على تركيز النشاطات الاقتصادية (الانفاق الاستثماري) في محافظات معينة انعكس في ظهور فوارق من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي في هذه المحافظات عن باقي ارجاء البلد. في الوقت الذي سيكون لتلك السياسة الاستثمارية علاقة تبادلية مع توزيع السكان في المستقبل، فتركيز الاستثمارات في المرحلة الأولى في مناطق معينة، قد يخلق حافز لتركز السكان في تلك المواقع (المحافظات) في المراحل اللاحقة ومن ثم فإن تركز هؤلاء السكان سيكون جاذباً للنشاط الاقتصادي المحفز اصلاً بتدفقات الاستثمارات الحكومية.

شكل (٣) توزيع السكان حسب المحافظة للسنوات من ٢٠١٣ و ٢٠٢١

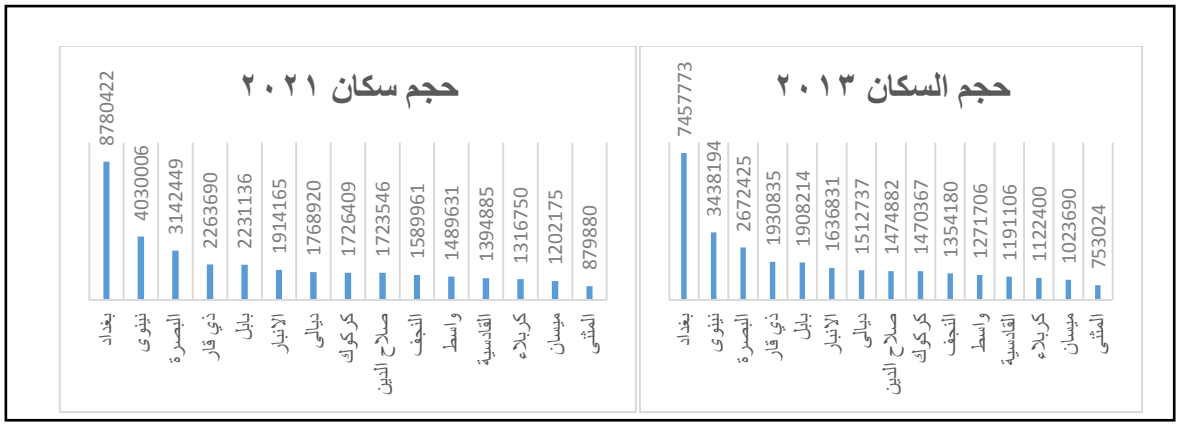

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

المطلب الأول: الاستنتاجات

١. كان لتبني النهج التقليدي في توزيع التخصيصات ومن ثم الانفاق الاستثماري دور كبير بتكريس حالة عدم التوازن بين المحافظات، فالاعتماد على نسبة السكان في التوزيع بعيداً عن معايير الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية يؤدي الى خلق عدم التوازن، فهناك محافظات طاردة وأخرى جاذبة للسكان والنشاط، بعبارة أخرى قد ينتج عن تركز الاستثمارات تركز للسكان حول الأنشطة الاقتصادية التي تخلقها الاستثمارات الحكومية مما يجعل الاقتصاد المحلي يدور بحلقة من عدم التوازن بحجم السكان والنشاط الاقتصادي.

٢. ان هيمنة الإيرادات النفطية تمثل محدداً اساسياً من محددات الانفاق الاستثماري الحكومي بكافة اشكاله (منهاج استثماري، تنمية أقاليم) على الرغم من المحاولات الحكومية التي شهدت تقليص الانفاق غير الضروري وتطبيق مبدأ السقوف العليا للإنفاق ورفع مساهمة الموارد غير النفطية في تعزيز موارد الدولة.

٣. ان الإجراءات البيروقراطية للأجهزة الإدارية في الدولة، كطول مدة المصادقة على الخطط الاستثمارية او التأخر في الإعلان والاحالة للمشاريع الاستثمارية فضلاً عن عدم كفاءة مؤسسات البناء والتشييد المحلية ساهمت الى درجة كبيرة بتراجع نسبة الانفاق الاستثماري الحكومي الفعلي، مما عطل وأخر تنفيذ الخطط الحكومية.

٤. بالرغم من الارتفاع النسبي في قيمة التخصيصات والنفقات الاستثمارية للبرامج الحكومية المختلفة (منهاج استثماري، تنمية أقاليم) خلال مدة الدراسة، إلا ان ذلك ارتبط الى حد بعيد بالظروف الاقتصادية والأمنية والصحية، التي مرت على العراق، فكان لتذبذب اسعار النفط في السوق العالمية دور كبير في وفرة او تقلص التخصيصات والنفقات الاستثمارية الحكومية، مما قد يساهم بتشتيت جهود التنمية بعيداً عن خلق الاستقرار والعدالة والمساواة في توزيع تلك التخصيصات والنفقات نحو معالجة الاضرار التي صاحبت الحروب والنزاعات التي شهدها البلد بعد عام ٢٠٠٣ او حتى بعد عام ٢٠١٤ وما تلاها من تكريس النفقات المالية للدولة نحو الجوانب العسكرية وجهود الإعمار بعد عمليات تحرير المناطق التي احتلتها العصابات الإرهابية.

٥. لم يكن لبرامج الاستثمار الحكومي المرتبطة بـ (برنامج تنمية الأقاليم) الذي تنفذه المحافظات مساهمة او حصة كبيرة في الموازنة الاستثمارية للدولة مقارنة ببرامج المنهاج الاستثماري الذي تنفذه الوزارات، إذ انه يمكن ان يكون للعامل الاقتصادي المرتبط بتمويل موازنة المحافظات بشكل رئيس من الموازنة العامة للدولة دور كبير في محدودية إطار الانفاق الاستثماري لتلك المحافظات، فضلاً عن محدودية مصادر التمويل المحلية.

٦. في اطار التحليل الوصفي للبيانات تم نقض فرضية البحث، إذ تبين ان هناك دور سلبي لمتغير الانفاق الاستثماري الحكومي من جهة في متغير النمو الشامل (حجم السكان -معدل الولادات). إذ ان تركز الانفاق الاستثماري الحكومي في محافظات معينة عمل على عدم تجانس وتفاوت بين تلك المحافظات بحجم السكان.

المطلب الثاني: التوصيات

١. تركيز الاستراتيجيات والخطط والبرامج الحكومية على مفهوم النمو الشامل في صياغة أهدافها النهائية، كون ان النمو الشامل يهتم بمبدأ العدالة والمساواة وتعزيز الفرص للجميع.

٢. تدعيم دور فواعل المجتمع الاقتصادية في صنع التفاعل المكاني بداءً من الفرد والاسرة وصولاً للمنشاة، كون ان الفرد او المنشاة هي الأساس في خلق النشاط والديناميكية الاقتصادية في المكان، وذلك عن طريق التركيز على مفاهيم العدالة والمساواة في توزيع الاستثمارات في المجتمع.

٣. التخفيف من حدة ارتباط الانفاق الحكومي سيما الانفاق الاستثماري بريعية الاقتصاد العراقي المعتمدة على موارد النفط عن طريق تنويع مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة وفقاً لاستراتيجيات اقتصادية تدريجية تعمد الى تطوير مصادر الإيرادات الأخرى الضريبية والجمركية.

٤. رفع حصة المحافظات في الموازنة الاستثمارية (برنامج تنمية الأقاليم) ومراعاة الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية اثناء توزيع التخصيصات الاستثمارية بين المحافظات.

المصادر

اولاً- المصادر العربية:

أ-الكتب:

١. رحيم الشرع ومحمد رشم، التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، مطبعة الكتاب للنشر، بغداد، ٢٠١٥.

٢. سالم النعيمي، الترشيد الفعلي للأنفاق الاستثماري بأسلوب جيرت، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٥.

٣. عبد الكريم صادق بركات، وآخرون، المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص٧٨.

٤. فراس عباس البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

٥. كامل الكناني، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جمهورية العراق، ٢٠٠٦.

٦. كامل الكناني، تقييم قرارات الاستثمار-الاستثمار العيني ودراسات الجدوى-الجزء الأول، ط٢، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ٢٠٢١.

٧. محمد جاسم العاني، التخطيط الإقليمي مبادئ واسس نظريات واساليب، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.

٨. مروان شموط وعبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط٢، القاهرة، ٢٠١٠.

٩. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الاقليمي والحضري، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.

١٠. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.

ب -المنشورات والتقارير الرسمية:

١. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢– التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الأهداف الإنمائية للألفية، بغداد، ٢٠١٢.

٢. وزارة التخطيط، استراتيجية التنمية الوطنية، (٢٠٠٧-٢٠١٠).

٣. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متعددة.

٤. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢)، بغداد، ٢٠١٨.

٥. وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، التقرير السنوي الموحد لمتابعة تنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية لسنوات متعددة.

٦. وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، التقرير السنوي لمتابعة مشاريع تنمية الأقاليم لسنوات متعددة.

٧. وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، الإطار الاستراتيجي للتنمية الحضرية في محافظات العراق، ٢٠١٨.

٨. وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي، ٢٠٢٠.

٩. وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي، بغداد، ٢٠٢١.

ثانياً- المصادر الأجنبية:

A- BOOK:

1-Eduardo, Presentation, Population Analysis With Microcomputers, Volumel, Presentation of technigues , united Nations , New York , 1994.

B- RESEARCH AND STUDIES:

1-Antonio N. Bojanic, The Composition of Government Expenditures and Economic Growth in Bolivia, Latin American Journal Of Economics, V50, No .1,2013.

2-David,Waweru, Government Capital Expenditure and Economic Growth: An Empirical Investigation, Asian Journal of Economics, Business and Accounting, Kamau; AJEBA, 21(8) , Article no. AJEBA.69695,2021.

3-Ianchovichina, E. & Lundstrom, Inclusive growth analytics: Framework and application, World Bank Policy Research Working Paper 4851, 2009.

4-Nugent, R. and Seligman, B, Demographics and Development in the 21st Century Initiative Technical Background Paper, How Demographic Change Affects Development, The Center for Global Development, 2010.

C- REPORTS:

1-The World Economic Forum, The Inclusive Growth and Development Report, 2017.

2- NDP, Growth That Works for All- Vietnam Human Development Report 2015 on Inclusive Growth, January, 2016.